وزير العدل المستشار ناصر السميط يكرّم الأولى على الدفعة أشواق السميط بحضور وكيلة الوزارة عواطف السند والعميد المساعد للشؤون الطلابية بكلية الحقوق في جامعة الكويت د.أحمد الخضير

صورة جماعية للخريجين خلال الحفل (ريليش كومار)

أكد خلال تكريم 330 طالباً وطالبة من دفعة 2026 أن التخرج بداية طريق جديد تتعدد فيه الخيارات والمسارات

وزير العدل لخريجي كلية الحقوق: التمسك بقيم النزاهة والأمانة

■ الكويت مقبلة على مرحلة استثنائية تتطلب مزيداً من الوعي وتحمّل المسؤولية

■ الخضير: شهادة الحقوق أمانة ومسؤولية قبل أن تكون مؤهلاً علمياً.. ونقطة انطلاق لا محطة وصول

عبدالكريم أحمد

برعاية وحضور وزير العدل المستشار ناصر السميط، احتفلت كلية الحقوق بتخرج 330 طالبا وطالبة من الدفعة 2022ـ2026، وذلك في قاعة الأرينا بمجمع 360 مول.

وفي كلمة ألقاها بهذه المناسبة، هنأ السميط خريجي كلية الحقوق، مؤكدا أن هذا الإنجاز جاء ثمرة سنوات من الجد والاجتهاد، متمنيا لهم التوفيق والسداد في حياتهم العلمية والعملية.

وقال السميط ان التخرج لا يمثل نهاية مرحلة دراسية، بل هو بداية طريق جديد تتعدد فيه الخيارات والمسارات، مبينا أن من بين الخريجين من سيتولى منصة القضاء، ومن سيحمل رسالة المحاماة، ومن سيواصل دراساته العليا، وآخرين قد يتجهون إلى مجالات لا ترتبط مباشرة بالقانون، إلا أن المعرفة القانونية ستظل علامة فارقة تمنحهم القدرة على التفكير السليم واتخاذ القرار الصائب.

ودعا الخريجين إلى التحلي بالصدق والتمسك بقيم النزاهة والأمانة في جميع المواقع التي سيعملون بها، مشددا على أن القانون ليس نصوصا تحفظ، وإنما سلوك يمارس ومبدأ يترجم إلى واقع، مؤكدا أن الكويت مقبلة على مرحلة استثنائية تتطلب من أبنائها وبناتها مزيدا من الوعي وتحمل المسؤولية، في ظل سعي الدولة إلى تطوير وتحديث منظومتها التشريعية بما يواكب المتغيرات ويعزز كفاءة مؤسساتها، لافتا إلى أن الخريجين يمثلون جزءا أساسيا من هذه المرحلة بما يحملونه من علم وطموح وقدرة على الإسهام في بناء مستقبل أكثر عدلا واستقرارا.

وفي ختام كلمته، أعرب عن خالص شكره وتقديره لأعضاء هيئة التدريس، مؤكدا أن لهم، بعد الله سبحانه وتعالى، الفضل فيما وصل إليه الخريجون من علم وتأهيل، كما وجه التحية لأولياء الأمور على ما قدموه من دعم ومساندة لأبنائهم وبناتهم حتى بلوغ هذه المناسبة المشرفة.

حصاد جهد مشترك

بدوره، قدم العميد المساعد للشؤون الطلابية بكلية الحقوق في جامعة الكويت د.أحمد الخضير أسمى التهاني لخريجي وخريجات الكلية وأسرهم، مؤكدا أن يوم التخرج يمثل ثمرة سنوات من الجد والمثابرة، وحصاد جهد مشترك بين الطلبة وأولياء أمورهم الذين كان لهم دور كبير في مسيرة النجاح.

وقال الخضير، في كلمة له، ان الحصول على شهادة الحقوق لا يمثل نيل مؤهل علمي فحسب، بل هو حمل لأمانة عظيمة، موضحا أن القانون هو ميزان العدل الذي تستقيم به شؤون الدولة، وتصان به الحقوق، وتطمئن في ظله المجتمعات، مبينا ان الخريجين ينتقلون من مقاعد الدراسة إلى ميادين العمل، حيث تنتظرهم مجالات القضاء والمحاماة والنيابة العامة والفتوى والتشريع وسائر مواقع المسؤولية، مشددا على أن النجاح في هذه الميادين لا يتحقق إلا لمن يجمع بين رسوخ العلم ونزاهة الضمير وسمو الأخلاق.

ودعا الخريجين إلى اعتبار شهادة التخرج نقطة انطلاق وليست محطة وصول، وحثهم على مواصلة طلب العلم والتزود بالمعرفة، مستذكرين دائما أن الكويت تعقد عليهم الآمال ليكونوا خير من يخدم العدالة، ويرسخ سيادة القانون، ويسهم في نهضة الوطن ورفعته.

من ناحيتها، أكدت الأولى على دفعة الخريجين، الطالبة أشواق السويط، أن القانون رسالة سامية ومسؤولية وأمانة وميثاق شرف، يحتم على خريجي الكلية أن يجعلوا من العدالة مبدأ ومن خدمة الوطن غاية في مسيرتهم المهنية.

وقالت السويط، في كلمة ألقتها نيابة عن خريجي وخريجات الكلية خلال حفل التخرج، انه لمن دواعي سرورها وشرفها أن تقف ممثلة لزملائها خريجي هذا الصرح الأكاديمي العريق، معبرة عن مشاعر الفخر والاعتزاز بهذا الإنجاز الذي جاء ثمرة سنوات من الاجتهاد والمثابرة. وأضافت أن الخريجين يستشعرون عظم نعمة العلم التي أنعم الله بها عليهم، ويفتخرون بما حققوه من تميز، مؤكدة أن شهادات التخرج تجسد سنوات من العمل الدؤوب، وتعكس كفاءة جيل طموح يؤمن بقيمة العلم وأهمية القانون في إرساء العدالة وخدمة المجتمع.

وأعربت عن خالص الشكر والتقدير لأعضاء هيئة التدريس، مشيرة إلى أن أعظم ما يحمله الخريجون معهم بعد التخرج هو ما غرسه أساتذتهم في نفوسهم من علم وقيم وشعور بالمسؤولية.

كما وجهت السويط الشكر والامتنان إلى أولياء الأمور، مؤكدة أنهم كانوا السند والداعم الحقيقي لأبنائهم وبناتهم في جميع مراحل الدراسة، وأن الكلمات تعجز عن الوفاء بما قدموه من دعم وتضحيات.

من جهته، أكد الأول على الخريجين الطالب محمد الركيبي أن القانون رسالة سامية قبل أن يكون مهنة، وأن سيادة القانون تمثل الركن الذي تقوم عليه المجتمعات المزدهرة، مشددا على أن خريجي الكلية يحملون مسؤولية تسخير علمهم لإحقاق الحق وخدمة الوطن.

وقال الركيبي، في كلمة ألقاها نيابة عن زملائه الخريجين خلال حفل التخرج، ان هذا اليوم يمثل تتويجا لمسيرة من العلم والمثابرة وحصادا لسنوات حفلت بالعطاء والطموح، معربا عن شكره لله تعالى على بلوغ هذه الغاية. وأضاف أن رحلتهم في كلية الحقوق لم تكن مجرد سنوات دراسية، بل كانت ميدانا صقلت فيه العقول وترسخت فيه القيم، لافتا إلى أنهم تعلموا أن العدالة قيمة قبل أن تكون منصة، وأن القانون رسالة قبل أن يكون مهنة، وأن الكلمة قد تنصف مظلوما، وأن الحكم العادل يسهم في بناء الأوطان.

وأوضح أن الخريجين يطوون اليوم صفحة من سنوات الجد والاجتهاد، وهم لا يحملون شهادة علمية فحسب، بل يحملون عهدا بأن يجعلوا من علمهم أداة لإحقاق الحق وإعلاء العدل وخدمة الكويت بكل إخلاص وأمانة.

بدوره، أكد ممثل الخريجين والخريجات الطالب علي المقصيد أن كلية الحقوق بجامعة الكويت تواصل دورها في إعداد الكفاءات القانونية التي تشكل العمود الفقري لمؤسسات الدولة، مشيدا بجهود تطوير المنظومة التشريعية وتكويت مرفق القضاء بما يعزز الاعتماد على الكفاءات الوطنية.

وقال المقصيد ان هذا اليوم يمثل طي صفحة من صفحات الحياة كان فيها الجد والاجتهاد رفيقا دائما، ولحظة لحصاد ثمار سنوات من المثابرة، وتوديع مرحلة حافلة بالتجارب والذكريات والعلم الذي اكتسبه الطلبة طوال سنوات الدراسة.

وأضاف: أن كلية الحقوق تعد صرحا أكاديميا عريقا، ولاتزال تواصل رفد سوق العمل بالكفاءات القانونية، مؤكدا أن خريجي الكلية يشكلون العصب الحقيقي لمرافق الدولة ومؤسساتها.

وثمن المقصيد الجهود التي يقودها وزير العدل في تنفيذ ما وصفها بـ «الثورة التشريعية» الأولى من نوعها في الكويت، والتي تهدف إلى تطوير المنظومة القانونية بما يسهم في نهضة البلاد.

وكيل محكمة الاستئناف المستشار محمد الدعيج مع ابنته الخريجة عفاف وأشقائها

الأب.. المكرِّم

شهد الحفل موقفا إنسانيا مؤثرا خطف الأنظار، حيث اعتلى وكيل محكمة الاستئناف المستشار محمد الدعيج منصة التكريم، ليتفاجأ الجميع بأنه سيكرم ابنته الخريجة عفاف الدعيج، في لحظة امتزجت فيها مشاعر الفخر والفرح.

وعلى هامش الحفل، قالت الخريجة عفاف الدعيج لـ «الأنباء» إنها كانت تعلم بحضور والدها للحفل، لكنها فوجئت بصعوده إلى منصة التكريم لتسليمها درع التخرج إلى جانب عدد من زميلاتها، مشيرة إلى أنه أخفى عنها هذه المفاجأة حتى تلك اللحظة.

وأضافت أن والدها كان الداعم الأكبر لها طوال سنوات الدراسة، معربة عن خالص شكرها له ولوالدتها، ولإدارة كلية الحقوق وأعضاء هيئة التدريس على ما قدموه من دعم وتوجيه حتى تخرجها.

وأعربت عن سعادتها الكبيرة بإتمام مسيرتها الجامعية بعد سنوات من الجد والاجتهاد، مؤكدة تطلعها إلى بدء حياتها المهنية في موقع يسهم في خدمة الوطن ويحقق طموحاتها.

تمضي قدماً نحو تبني نموذج عصري يمزج بين مستحدثات الذكاء الاصطناعي وصون الضمانات القضائية وسرية البيانات

الكويت تشهد قفزة نوعية في ترسيخ العدالة الناجزة مدفوعة بإصلاحات تشريعية

■ تسجيل انخفاض بنسبة 21٪ في إجمالي القضايا المنظورة أمام القضاء خلال النصف الثاني من عام 2025

■ «التمييز» فصلت في 17434 طعناً خلال العام القضائي 2025 ـ 2026 بزيادة 17,7٪ على العام الذي سبقه

كونا: شهدت الكويت قفزة نوعية في ترسيخ العدالة الناجزة مستندة إلى حزمة إصلاحات تشريعية وتنظيمية تزامنا مع المضي قدما نحو تبني نموذج عصري يمزج بين مستحدثات الذكاء الاصطناعي وصون الضمانات القضائية وسرية البيانات.

وتوزعت الإجراءات التي تسارعت خطاها منذ مايو من العام الماضي على مسارات عدة تشمل تسريع الفصل في القضايا وخلق معالجات ناجعة لملف تراكم الطعون والإعلانات القضائية وتدشين مراحل التقاضي الإلكتروني، فضلا عن تطوير النصوص القانونية التي تخدم منظومة العدالة.

ففي يوليو من العام الماضي أعلنت وزارة العدل أن محكمة التمييز وبالتعاون مع المجلس الأعلى للقضاء ومجلس الخدمة المدنية ستبدأ العمل بعدد من الدوائر الجديدة المخصصة لفحص الطعون بهدف معالجة تراكمها وتسريع الفصل فيها.

خطة موسعة

وقد جاءت تلك الخطوة ضمن خطة موسعة لتعزيز كفاءة العدالة وسرعة إنجاز القضايا، حيث استندت إلى دراسات ونتائج سابقة أثبتت نجاح آلية الفصل عبر دوائر الطعون المتخصصة.

وفي سبتمبر 2025، أكد رئيس محكمة التمييز المستشار د.عادل بورسلي نجاح الخطة المعتمدة من المجلس الأعلى للقضاء وإدارة محكمة التمييز لمعالجة إشكالية تكدس وتراكم القضايا في المحكمة.

وقد فصلت محكمة التمييز في 17434 طعنا خلال العام القضائي 2025 ـ 2026 بزيادة 17,7٪ على العام القضائي 2024 ـ 2025 الذي بلغت نسبة الطعون المفصول فيها خلاله 14816.

وقال المجلس الأعلى للقضاء في بيان أصدره مؤخرا إن محكمة التمييز تواصل إنهاء إشكالية تكدس الطعون إعمالا وإنفاذا للتوجيهات السامية من لدن صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد وإتماما للخطة المعتمدة من المجلس في هذا الشأن.

من جهتها، فصلت دوائر الجنح المستأنفة بالمحكمة الكلية خلال العام القضائي 2025 ـ 2026 في 36093 طعنا بزيادة 203٪ عن العام الذي سبقه، وذلك عن المدة من أكتوبر 2025 مما ترتب عليه تقصير أمد تحديد جلسات نظر هذه الطعون ليكون بما لا يتجاوز شهرين من تاريخ إيداع صحيفة الطعن قلم إدارة كتاب المحكمة الكلية بعد أن كانت هذه المدة تتجاوز السنتين.

بدورها، فصلت محكمة الاستئناف بدوائرها المختلفة بنسبة 104٪ من الطعون خلال العام القضائي 2025 ـ 2026 حيث عرض على كل دوائر المحكمة خلال الفترة من أول أكتوبر 2025 حتى نهاية أبريل الماضي 31790 طعنا تم الفصل في 33195 طعنا تشمل طعون تلك الفترة مضافا إليها الطعون المؤجلة عن فترات سابقة.

وقد أثنى رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز د.عادل بورسلي في كلمة له خلال الجمعية العمومية لمحكمة التمييز التي عقدت منتصف مايو الماضي على الجهود المبذولة لاستكمال مسيرة الحد من تراكم الطعون بالمحكمة والتي «أثمرت الفصل في أعداد ضخمة من الطعون التي كانت تنتظر دورها في المحكمة».

الإعلانات القضائية

بموازاة ذلك أنجزت وزارة العدل معالجة واسعة لملف الإعلانات القضائية باعتباره أحد أبرز أسباب تعطل القضايا وتأجيل الجلسات أمام المحاكم بما يمثله من أساس انعقاد الخصومة وبداية السير الصحيح في الدعوى.

وذكر وزير العدل المستشار ناصر السميط في تصريح له يونيو الماضي أن نسبة الأحكام الصادرة باعتبار الدعوى كأن لم تكن بسبب عدم إتمام الإعلان بلغت نحو 36٪، مشيرا إلى أن الربط الإلكتروني مع وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للمعلومات المدنية الذي اكتمل بتاريخ 29 مارس الماضي أسهم في رفع نسبة توافر بيانات اتصال الشركات من نحو 0,8٪ إلى نحو 67٪ بعد أن أصبحت بيانات الاتصال متوافرة لنحو 162 ألف شركة من أصل 242 ألف شركة.

وأكد السميط أن إعلان الشركات عبر تطبيق «سهل أعمال» يمثل نقلة مهمة في التقاضي التجاري والمدني لأنه يربط الإعلان القضائي ببيانات رسمية محدثة ويحمل الشركات مسؤولية صحة بياناتها ويسهم في تقليل حالات تعذر الإعلان وتسريع انعقاد الخصومة.

وفي الجانب الميداني بين السميط أن وزارة العدل طورت آلية عمل مندوبي الإعلان عبر أدوات إلكترونية تتيح إنجاز الإعلانات القضائية بصورة أسرع وأكثر دقة مع ربط كل إعلان ببيانات الدعوى وأطرافها وإجراءاته القانونية الأمر الذي يقلل العمل اليدوي ويرفع كفاءة الإنجاز.

وأفاد بأن اعتماد الختم الإلكتروني الرسمي للوثائق الصادرة عن وزارة العدل يعزز موثوقية المستندات الإلكترونية ويتيح التحقق من أن الوثيقة أصلية وصادرة عن الوزارة.

وفي الجانب الجزائي، قال السميط إن التوسع في إعلان الأحكام الجزائية إلكترونيا يمثل خطوة مهمة مشيرا إلى أن هذه المعالجة تمت بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للمعلومات المدنية ووزارة الدولة لشؤون الاتصالات والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات وشركة مايكروسوفت.

وقد أظهرت مؤشرات وزارة العدل ارتفاعا قياسيا في عدد الإعلانات الإلكترونية في القضايا الجزائية بإجمالي 27665 إعلانا خلال الفترة من 7 يونيو إلى 9 يوليو 2026 مقارنة بـ 12 إعلانا فقط خلال الفترة نفسها من العام 2025 في تحول يعكس الانتقال الفعلي إلى منظومة الإعلان الإلكتروني في الإجراءات الجزائية.

التقاضي الإلكتروني

كما أطلقت الكويت مطلع يوليو الجاري المرحلة الأولى من النظام الإلكتروني للتقاضي الخاص بالأوامر الجزائية كأول نظام من نوعه في البلاد يصدر من خلاله حكم إلكتروني بالكامل في هذا المسار.

ويستمد النظام الجديد أهميته من كون الأوامر الجزائية تشكل سنويا نحو 20٪ من إجمالي الوارد إلى المحاكم من القضايا فضلا عن أنه يمثل خطوة مهمة في مسار التقاضي الإلكتروني في القضايا الجزائية البسيطة ضمن توجه وزارة العدل لبناء منظومة عدلية رقمية أكثر سرعة وكفاءة.

وذكر وزير العدل المستشار ناصر السميط أن الأوامر الجزائية ستعالج عبر النظام الإلكتروني الجديد بدءا من تلقي الطلب مرورا بنظره وإصداره وانتهاء بإعلانه عبر الوسائل المعتمدة قانونا بما يختصر الزمن الإجرائي، ويقلل الاعتماد على الدورة الورقية ويسهم في الحد من مخاطر سقوط القضايا الجزائية بالتقادم.

وعلى الصعيد التشريعي استهدف المرسوم بقانون رقم 71 لسنة 2025 بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية تيسير إجراءات التقاضي في ظل ما أظهرته تقديرات السنوات الخمس الأخيرة بأن الدعاوى التي لا تزيد قيمتها عن ألفي دينار تشكل ما نسبته 75٪ من مجمل الدعاوى التي تنظرها المحاكم الجزئية.

ونظرا لتبني الطرق الحديثة في إعلان الأوراق القضائية فقد نصت المادة 167 من القانون على جواز تكليف الدائن للمدين بأية وسيلة اتصال إلكترونية حديثة قابلة للحفظ والاستخراج يصدر بها قرار من وزير العدل كتطبيق سهل أو عبر الطريق التقليدي بالبريد المسجل.

المرافعات المدنية والتجارية

بموازاة ذلك، جاء المرسوم بقانون رقم 133 لسنة 2025 بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية ليحقق جملة أهداف من بينها مواكبة التطورات فيما يتعلق بالتقاضي الإلكتروني لما يحققه من سرعة الإجراءات واختصار الوقت والجهد وخفض النفقات فضلا عن معالجة ما كشفه الواقع العملي والإحصائيات الرسمية من تماد في الالتجاء إلى طلبات رد القضاة من جانب بعض المبطلين الراغبين في إطالة أمد التقاضي واستخدامه سبيلا للكيد في الخصومة واللدد فيها.

ووضع القانون السند القانوني لنظام التقاضي الإلكتروني بصورته الشمولية مع جواز تعزيزه من خلال إنشاء مكتب تهيئة الدعوى أو الطعن بحسب الأحوال في كل محكمة يناط به مباشرة المهام التحضيرية للملف الإلكتروني منذ لحظة قيده حتى موعد الجلسة الأولى بما يشمل فحص البيانات واستكمال ما قد ينقص من مستندات وتسجيلها في ذلك النظام والتواصل مع الأطراف عبر الوسائل الرقمية لإبلاغهم بالأمور ذات الصلة بتقاضيهم.

أما المرسوم بقانون رقم 157 لسنة 2025 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية فقد استهدف في بعض تعديلاته تحقيق السرعة في الإجراءات وتبسيطها وتوفير الوقت والجهد وتخفيض النفقات بالاستغناء عن كل ما هو مطبوع ورقيا، فضلا عن التيسير على القضاة أنفسهم بما يتيحه من استعراضهم لطلب الأمر الجزائي ومرفقاته إلكترونيا.

ولما كانت التكنولوجيا تعتبر أداة مهمة في إنجاز المهام بشكل دقيق وسريع عمد القانون إلى منح مرونة أكبر لإجراءات الفصل في الأوامر الجزائية بحيث إذا ما قدم للمحكمة طلب الأمر الجزائي من خلال الموقع أو النظام الإلكتروني التابع لها أصدرت أمرها في شأنه مذيلا بالتوقيع الإلكتروني المعتمد لقاضيها.

ونص المشرع صراحة على أن يكون للتوقيع الإلكتروني وللمستندات الإلكترونية المرفقة بالطلب في هذه الحالة ذات الحجية المقررة للتوقيعات أو المحررات الورقية الرسمية متى استوفت الشروط والأحكام المقررة في قانون المعاملات الإلكترونية واللوائح التنفيذية الصادرة بموجبه.

وأثمرت التعديلات التشريعية التي أقرت خلال السنة ونصف الماضية عن انخفاض ملحوظ في إجمالي القضايا المنظورة أمام القضاء خلال النصف الثاني من عام 2025 بنسبة تقارب 21٪ مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2024.

كما سجلت أوامر الأداء انخفاضا واضحا بنسبة نحو 40٪ إذ انخفض عددها من 56 ألفا تقريبا في النصف الثاني من 2024 إلى نحو 34 ألف أمر في الفترة ذاتها من عام 2025.